أصول الاختلاف حول ظاهرة التّرادف بين ابن جنّي و أبي هلال العسكري

The origins of the disagreement about the phenomenon Of synonymy between Ibn Jinni and Abu Hilal al – Askari

حليمة مولاي
جامعة الطاهري محمد بشار
ب
Moulai.halima@univ-bechar.dz

أ،د : رقيق كمال
جامعة الطاهري محمد بشار
reguieg.kamel@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٠١/٠٢
تاريخ القبول : ٢٠٢٤/٠١/١٩ النشر ٢٠٢٤/٠١/٢٢

ملخص :التّرادف شكل من أشكال العلاقة بين اللّفظ و المعنى ، و عامل من عوامل إثراء اللّغة ، لكن بقي الاختلاف حول حقيقته ، ووجوده قائما قديما و حديثا، فالقدماء ممّن اعترفوا بالتّرادف من أمثال سيبويه (ت١٨٠هـ) و الأصمعي (ت٢١٦هـ) و ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ) و غيرهم كثير، و حجّتهم وجود الأمثلة الكثيرة للتّرادف، ووجود ألفاظ كثيرة للمعنى الواحد. أمّا من المنكرين نجد أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) و أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، وغيرهـــم و حجّتهم في ذلك أنّ لكلّ لفظ معنى يختلف عن غيره، و بقيّة الكلمات الأخرى مجرّد صفات أو بينها اختلافات. وهذه الإشكاليّة لازالت متواصلة و مستمرّة في البحوث اللّغويّة الحديثة سواء منها العربيّة أو الغربيّة ، و بالطريقة نفسها ، و هذا البحث ركّز على علمين برزا في هذا المجال وهما ابن جني من المعترفين بالترادف ، و أبو هلال العسكري من المنكرين ، من خلال كتابَي الخصائص للأوّل ، و الفروق اللّغويّة للثّاني ، فكانت الدّراسة مقارنة متبوعة برأي توفيقي للعالم اللّغوي ستيفن أولمان ، ومن أهمّ ما توصّل له البحث أنّ الاعتراف المطلق مبالغة ، و المنكرين أيضا بالغوا في الإنكار ، فالظاهرة موجودة في اللغة لكن في حدود.

الكلمات المفتاحيّة : ترادف ، قدماء ، محدثون ، إنكار الترادف ، إقرار الترادف ، إثراء اللّغة.

Abstract: Synonymy is a form of the relationship between pronunciation and meaning , and a factor in language enrichement , but the difference remained about its reality and existence old and new , the ancients recognized synonymy , such as Sibawayh , Al-Asma'i , Ibn Jinni , and many others , their argument is the existence of many examples of synonymy and the existence of many expressions for the same meaning as from the deniers , we find Abu al-Abbas Tha'lab and Abu Hilal al-Askari and others and their argument in that each word has a meaning that differs from others , and the rest of the other words are just adjectives or there are differences between them and this problem is still continuous and continuing in modern linguistic research whether it is Arabic or western in the same way , this research focused on two scholars who emerged in this field , and they are Ibn Jinni from those who recognize the tandem and Abu Hilal al- Askari from among the deniers through the book characteristics of the first scholar and linguistic differences of the second , so the study was a comparison followed by a conciliatory opinion of the scholar Stephen Ullman among the most important findings of the research is that

the absolute confession is an exaggeration , and the deniers also exaggerate their denial , the phenomenon is present in the language but within limits .
Key words : synynomy , ancients, modernists , synonymydenial , synonymy endorsement , language enrishment .

مقدّمة :

اللغة بحر شاسع لا يسبر غوره و من الخصائص التي تمتاز بها ظاهرة الترادف، فتتوالى الألفاظ للمعنى الواحد و هي لا تخصّ نوعـــــا من أنواع الكلمة فكما تكون في الأفعال تكون في الأسماء و الحروف و لكن حدث نقاش حادّ حول هذه الظاهرة سواء قديما أو حديثا ممّا أثار قضايا لغويّة أخرى انجرّت عن هذا النّقاش، فعند العرب القـــدامى أثيرت ملاحظات خاصّة ببعض المسلّمات مثل الاقتصاد اللّغوي و الفرق بين الاسميّة و الوصفيّة ، و العلاقات بين الاستعمالات القبليّة المختلفة و حدود الحقيقة و المجاز فألّف فيه العلماء المصنّفات مثلما فعل أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) في كتابه الفروق اللّغويّة ، ووجد أنّ اللّفظين حتّى و إن وضعا للمعنى الواحد إلاّ أنّ هناك فرق بينهما ، و في المقابل أثبته آخرون من أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي أورد في كتابه "الكتاب" بابا أسماه " لفظ المعاني " و أقرّ أنّه من الممكن أن يختلف اللّفظ لكن يظل المعنى واحدا و هذا تماما ما ذهب إليه أبو عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) في غير ما موضع من كتابه الخصائص ، فقد خصّص له أبوابا متعدّدة في هذا الكتاب و هذا ما سيتقدّم البحث بعرضه لاحقا .

الدّراسة اللّغوية الحديثة سواء العربيّة منها أو الغربيّة لم تبتعد كثيرا عن هذا الجدال الدّائر ، بل حذت حـذو القـدامى في تأييد الإنكار من أمثال فيرث ، و بلومفيلد ، أو في تأييد الاعتراف بهذه الظاهرة من أمثال ستيفن أولمان و إن أشار ضمنيّا في أكثر من موضع أنّنا لا نستطيع الاعتراف بهذه الظّاهرة كليّا و إنّما هناك شروط و قيود و إلاّ صارت اللّغة تكلّفا ، أو ابراهيم أنيس من العرب الذين وضعوا شروطا للظّاهرة .

وهذا البحث المتواضع أخذ مثالين للقدامى متمثّلين في ابن جني من خلال كتابه الخصائص ، و أبو هلال العسكري من خلال كتابه الفروق اللّغويّة ، و مثالا آخر للمحدثين متمثّلا في المجري ستيفن أولمان من خلال كتابه دور الكلمة في اللّغة.

ليس القصد من هذه المقالة المقاربة التفضيليّة بين نظريات علم اللغة الحديث و ما توصّل إليه علماء اللغة قديما و إنّما هو سبر أغوار الظاهرة (التّرادف) و معرفة حجج المؤيّدين و المخالفين ، و إنّ كان البحث في هذه المسألة مدرجا في عدّة بحوث ومن زوايا شتّى في محاولة لوضع بصمة ، وإضافة قطرة في بحر اللّغة .

وخُتم البحث بخلاصة كانت عصارة البحث جمعت بين الرّأيين و الشّروط الواجب توفرها في المرادفات حتّى يمكن الاعتراف بالظّاهرة كمصدر من مصادر إثراء اللّغة .

و الحال هاته كان الرّأي أن نعرض لتعريف الترادف لغة و اصطلاحا و مصادره .

تعريف التّرادف:

أ : لغة :

جاء في بعض معاجم العرب تعريف التّرادف من خلال اشتقاقه من الرّدف حيث إنّ : « الــرّدف ما تبــع الشّيء و كلّ شيء تبع شيئا فهو ردفه و إذا تتابع خلف شيء فهو التّرادف و التّتابع.» (ابن منظور ، ١٤١٠هـ، صفحة ١١٤) . من خلال هذا التّعريف نلفي ابن منظور يشرح التّرادف بالتّتابع وهو توالي الكلمات بحيث يتبع بعضها بعضا .

أمّا ابن فارس فتعريفه للكلمة لا يختلف كثيرا عن تعريف لسان العرب حيث يذكر لنا هذا اللّغوي من خلال معجمه "مقاييس اللّغة" تعريفا لغويّا مفصّلا لمادة (ردف) : « التّرادف في اللّغة أصله من "ردف" و الرّاء و الدّال و الفاء أصل واحــد مطّرد يدلّ على اتّباع الشّيء ، فالتّرادف التّتابع و الرّديف الذي يرادفك ، وسمّيت العجيزة ردفا لك يقال نزل بهم أمر فردف لهم أمر أعظم منه أي تبع الأوّل ما كان أعظم منه... » (ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني، ١٩٧٩، صفحة ٥٠٣) فالأمر لا يخرج عنده عن التتابع الذي ذكره ابن منظور في معجمه فهذا ما كان متعارفا عليه في معاجم اللّغة ومن ذلك ما جــاء في التّنزيل العــــزيز ، قال سبحـــانه و تعـــــالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (سورة النمل آية ٧٢) . وقد فسّرها المفسّرون من أمثال الشّيخ الشّعراوي بالتّتابع ، فالظاهر هذا ما كان متعارفا عليه لغويّا يقول الشّيخ الشّعراوي رحمه الله : « و معنى " ردف لكم أي : تبعكم و جاء بعدكم من أردفه إذا أركبه خلفه على الدّابّة ، فهو خلفه مباشرة و فعلا أصابهم ما يستعجلون ... » (الشّعراوي محمد متولي ، ٢٠١٦م، صفحة ٦٨) .

ب: اصطلاحا :

في الاصطلاح تعرضّت بعض كتب العرب لهذا المصطلح بنوع من التّفصيل كما فعل جلال الدّين السّيوطي بحيث يتمثّل التّرادف في : « الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد قال : و احترزنا بالإفراد عن الاسم و الحدّ فليسا مترادفيــــن و بوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيّف و الصّارم فإنّهما دلاّ على شيء واحد لكن باعتبارين أحدهما على الذّات و الآخر على الصّفة » (السيوطي جلال الدّين، ١٩٩٨، صفحة ٢٠٤) . فجلال الدّين السّيوطي قد ذكر شروطا للتّرادف سيأتي الحديث عنها لاحقا ، كالاحتراز من الخلط بين الاسم و الصّفة ، و النّظر إلى ذات الشّيء ، و النّظر إلى المتباينين ....إلخ

إضافة إلى كلّ ذلك هناك فرق و الحال هاته بين التّرادف و التّتابع لا كما رأينا في التّعريف اللّغوي للمعاجم على أنّهما سواء، و لكن بوجود فارق بين المترادف و التّابع ففي معرض الحديث عن التّرادف نجد

أنّ : « الفرق بينه و بين التّابع أنّ التّابع وحده لا يفيد شيئا كقولنا عطشـــان نطشان » (السيوطي جلال الدّين، ١٩٩٨، صفحة ٤٠٣)

فقولنا نطشان وحدها لا تفيد شيئا إلاّ إذا ذكرنا قبلها عطشان لذلك تعدّ تابعا لها و لا تعدّ مرادفا ، لأنّ المرادف يعوّض مرادفه و يُذكر في مكانه .

تقريبا كلّ المصادر و المراجع تجمـــــع على تعريف واحد للتّرادف على أنّه دلالة لفظيّة أو أكثر على معنى واحـــد غير أنّ التّنجي محمد يضيف تعريفا عروضيّا آخر للتّرادف يقول : « و هو في العروض عدم الفصل بين ساكني القافيّة نحو قول ابن عبد ربّه من مجزوء البسيط:

يَا طَالِبًا فِي الهَوَى مَا لاَ يُنَالُ وَ سَائِلاً لَمْ يُعَفَ ذُلَّ السُّؤَالِ

حيث اجتمع في آخر القافيّة ساكنان » (التونجي محمد و آخر، ٢٠٠١م، صفحة ١٦١) .

لكن حتّى و إن كان في العروض فهو تتابع ، لأنّ السّاكنين هنا تتابعا بدون وجود حرف متحرّك بينهما ، و بهذا المعنى ليس ترادفا و إنّما تتابعا .

مصادر ظاهرة التّرادف في التراث العربي :

عرضت كتب كثيرة لظاهرة التّرادف في اللّغة العربيّة و مصادرها المتعدّدة و من ذلك كتاب "الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" تمام حسان الذي يقول فيه : « ... و القضيّة الثّانيّة من القضايا المتّصلة بالمعنى المعجمي هي قضيّة " التّرادف " و هي حقيقة بأن تثير عددا من الملاحظات المتّصلة ببعض المسلّمات أو المصادرات كالاقتصاد اللّغوي و الفرق بين الاسميّة و الوصفيّة ، و العلاقات بين الاستعمالات القبليّة المختلفة و حدود الحقيقة و المجاز و الذي يبدو لي في قضيّة التّرادف أنّ متن اللّغة يصدق عليه ما صدق على المسموع الذي عرضنا له في كلامنـا عن الاستدلال النّحوي ، فقد سبقت الإشارة إلى أنّ النّحاة لم يأخذوا عن قبيلة واحدة ، و إنّما أخذوا عن مجموعة من القبائل سموها قبائل الفصاحة » (تمام حسان ، ٢٠٠٠م، صفحة ٢٩٦/٢٩٧) وهو بذلك يثير قضيّة مهمّة أي السبب المباشر في ظهور المترادفات ألا و هي اختلاف لهجات القبائل العربيّة التي أُخِذت عنها اللّغة و كانت شواهد لتدوين اللّغة ، ثمّ نجده يفصّل في مصادر التّرادف ، والتي أشار إليها محقق كتاب الفروق اللّغوية لأبي هلال العسكري أبو عمرو عماد زكي البارودي و أشار لخمسة مصادر للتّرادف (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ١٢/١١) هي كمايلي:

١- **التّساهل في العزو** : فقد يختلف اللّفظ من حيّ إلى حيّ لكن المدلول عند الحيين واحد ، حتّى إذا ظفر الرّواة باللّفظين في الحيين من أحياء القبيلة عدّوهما مترادفين .

٢- **عدم الإشارة إلى بعض المهجور من الألفاظ:** فإن وجدوه في الشعر الجاهلي أو نحوه احتفظوا به و قيّدوه

في المعاجم و بقي مرادفا للمستعمل و لو من النّاحيّة النّظريّة فقط .

٣- **ورود الحقيقة و المجاز** : فيجوز في اللفظ الحقيقة و المجاز لأنّ الألفاظ متناهيّة و المعاني غير متناهيّة

و من المحال وضع لفظ منفصل لكلّ معنى يرد على الخاطر ، و لأنّ الذّاكرة الإنسانيّة ذات طاقة استيعابيّة معيّنة لا تمكّنها من استيعاب ما لا يقع تحت الحصر من الألفاظ ، لذلك كان واجبا التوسّع في استخدام اللفظ واستعماله استعمالا حقيقيّا و نمرّ به للمعنى الجائز ، كلّ ما هنالك أنّ هذا المجاز مشروط دائما بوجود العلاقة و القرينة .

٤- **التّوليد و التّعريب** : فيظلّ اللّفظان المولّد و المعرب يستعملان على لسان طبقة و اللّفظ القديم على لسان الطّبقات الأخرى فلا يجد اللّغوي مفرّا من اعتبار اللّفظين : القديم و المولّد مترادفين ، دون أن يُعنى بالنظر إلى الفروق الاجتماعيّة في استعمالهما ، وهو تماما ما يشبه إهمال الفروق الجغرافيّة بين اللّهجتين.

٥- **التّصحيف** : و يعود إلى تاريخ الكتابة العربيّة التي كانت في فترة من هذا التاريخ تسمح بالكثير منه ، هذا التّصحيف الذي يؤدي بدوره إلى إيجاد الألفاظ الجديدة التي تُؤخَذ بنفس معاني الكلمات القديمة فتصبح مرادفة لها ، ويتّضح هذا في المترادفات التي يتّحد رسمها و يختلف نقطها كما في " ناض " و " ناص " و كلاهما بمعنى " تحرّك " .

و الحال هاته فمن المنطقي مع كلّ هذه المصادر أن يكون التّرادف .

موقف ابن جنّي من الترادف :

على غرار بعض علماء عصره ، لقد أقرّ ابن جنّي بالتّرادف و اعترف به ، بل و قد خصّص له فصولا مختلفـــــة في كتابه "الخصائص" ، ومن ذلك فصل وسمه (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول و المباني) بحيث صرّح هذا اللّغوي أنّ التّرادف أو دلالة لفظين على معنى واحد ، كثير المنفعة و دليل على شرف اللّغة، و قوّتها ومعنى كلّ لفظة سيفضي بك إلى معنى اللّفظة الأخرى ، قائلا : « .... هذا فصل من العربيّة حسن كثير المنفعة ، قوّي الدّلالة على شرف هذه اللّغة و ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة ، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معـــــنى صاحبه و ذلك كقولهم خُلق الإنسان فهو فعل من خلقت الشّيء ، أيّ ملسته و منه صخرة خلقاء للملساء ، ومعناه أنّ خلق الإنسان هو ما قدر لـــــه و رتّب عليه ، فكأنّه أمر قد استقرّ و زال عنه الشّك . » (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٤٠) ، فكلامه هنا دلالة واضحة على اعتبار التّرادف آليّة من آليات إثراء اللّغة ، بل حسب رأيه كثرة الكلمات التي تدلّ على معنى واحد دليل على شرف اللّغة

و يذهب إلى أكثر من ذلك و هو تلاقي الأصول الثّلاثيّة للكلمة بحيث تحمل معنى عامّا واحدا ما يجعلنا و الحال هاته أن نعدّه ضمن التّرادف ما دامت الكلمتان تحملان المعنى نفسه ، وإن لم يصرّح بذلك بل أورده ضمن باب أسماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) فدلالة لفظتين على معنى واحد ما هو إلاّ ترادفا قال ابن جني : « هذا غور من العربيّة لا ينتصف منه و لا يكاد يحاط به و أكثر كلام العرب عليه و إن كان غفلا مسهوّا عنه

و هو على أضرب : منها اقتراب الأصلين الثلاثيين كضياط و ضيطار و لوقة و ألوقة ، ورخو و رخود ، و ينجوج و ألنجوج ..» (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٥) . فاقتراب الجذر الثلاثي لكلمتين يحمل معنى موحدا و تدخل الكلمتان في دائرة التّرادف .

يشير إلى التّرادف أيضا في موضع آخر من كتاب الخصائص ألا و هو عند تشابه تركيبين مع اختلاف بينهما في حرفين متقاربين فيقول : « ومن ذلك تركيب " ح ، م ، س " و " ح ، ب ، س " قالوا حبست الشّيء و حمس الشّر إذا اشتدّ ، والتقاؤهما أنّ الشّيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا و تعازا فكان ذلك كالشّرّ يقع بينهما و منه العَلْب : الأثر و العَلْم الشّقّ في الشّفة العليا فذاك من " ع، ل، ب " و هذا من " ع، ل ، م " و الباء أخت الميم » (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٦) ، في مواضع أخرى يستعمل أليّة التأويل كي يصل إلى معنى موحد لتركيبين مختلفين أو أكثر فنجده يقول : « ...و استعملوا تركيب " ج ، ب ، ل " و " ج ، ب ن " و " ج ، ب ، ر " لتقاربها في موضع واحد و هو الالتئام و التّماسك منه الجبل لشدّته وقوّته ، و جبن إذا استمسك و تقف و تجمّع و منه جبرت العظم ونحوه أيّ قوّيته » (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٧) فقد أوّل كلّ معنى لكلمة كي تتّفق مع بعضها البعض في معنى عام واحد مشترك بينها .

في مكان آخر يشير إلى القلب المكاني و يصرّح إنّ الكلمتين تحملان معنى واحدا ما دامت تحتوي الحروف نفسها حتّى و إن تبادلتا المواقع مع بعضها البعض و هو ما يُعرف بالقلب المكاني لكننا نجد ابن جني يسمها بالتّقديم و التّأخيـــر و هو ما ورد في التّعريفات الحديثة للتّرادف ، نجده يقول : « ... و منها التّقديم و التّأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول نحو "ك ل م " و " م ك ل " و نحو ذلك و هذا كلّه و الحروف واحدة غير متجاورة لكن وراء هذا ضرب غيره و هو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني و هذا باب واسع » (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٦) فالتّقاليب المختلفة للكلمة أو القلب المكاني للحروف لا يمنع من وجود معنى عام تشترك فيه هذه الكلمات جميعها و إن اختلفت بانفراد كل كلمة بمعنى لها خاص .

في باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول و المباني) يورد شرحا للأصمعي لا يخرج عن إطار التّرادف في معناه الواسع يقول ابن جنّى : « ...و قال الأصمعي : إذا استوت أخلاق القـــــوم قيل : هم على سرجوجة و هي فعـــلـة من هـــــذا ، فسرجوجة : فعلولة من لفظ السّرج ومعناه . و التقاؤهما أنّ السّرج إنما أُريد للـرّاكب ليعـدله و يزلّ اعتـلاله و ميله ، فهو من تـــــقويم الأمر ...» (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٤١) . إذا حسب رأيه فالأصل في الكلمتين واحد وهو تقويم الأمر و إن اختلفت تركيبة الكلمتين بل و يجنح للتّأويل كي يتوافق المعنيين .

يذهب ابن جني إلى أكثر من هذا بحيث ضمّن هذا الباب الاشتقاق و اعتبره بابا من أبواب التّرادف قال في باب الاشتقاق مايلي : «... و ذلك أنّ الاشتقاق عندي على ضربين كبير و صغير ، فالصغير ما في أيدي النّاس و كتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معـانيه و إن اختـلفت صيغه و مبانيه و ذلك كـــتركيـــب " س، ل، م" فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرفه ، نحو سلم و يسلم ، و سالـم و سلمـان و سلمى و السّلامة و السّليم اللّديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسّلامة و على ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته » (ابن جني الفتح (أبو عثمان)، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٠) . ثم يخلص بعد ذلك إلى أنّه بالرّغم من اختلاف البنى الصرفيّة للكلمة إلاّ أنّ المعنى العام يبقى واحدا و هذا لن يخرج عن إطار التّرادف سواء كما عرّفه هو أو كما عرّفه غيره .

أضف إلى ذلك لو عدنا للتّعريف السّابق سنرى ابن جني يشير إلى ،إنّ هذا المعنى سنستخلصه إذا أوّلنا معنى كلّ كلمة من هذه الكلمات كي يتماشى مع المعنى العام ، لكن مع ذلك و الحال هاته سيكون لكلّ كلمة معنى خاص بها فالسّلامة مثلا هي النّجاة من كلّ شرّ ، أمّا كلمة السّليم في حدّ ذاتها تحمل معنيين مختلفين فالسّليم اسم فاعل من سلم ، ويشار بها أيضا للّديغ ، لأنّ العرب كانت تعكس مسميّات الأشياء تفاؤلا ، كما سمّت الصحراء المفازة و كما سمّت الأعشى أبا بصير .

موقف أبي هلال العسكري من التّرادف :

لقد بدا رأي أبي هلال في ظاهرة التّرادف واضحا من خلال كتابه الفروق اللغويّة الذّي صرّح فيه إنّه أوّل كتاب يُعنى بالفروق الدّقيقة بين الكلمات التي تشترك في معنى واحد قائلا : « إنّي ما رأيت نوعا من العلوم ، و فنّا من الآداب إلاّ و قد صنّف فيه كتب تجمع أطرافه ، و تنظّم أصنافه إلاّ الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتّى أشكل الفرق بينها نحو : العلم و المعرفة ، و الفطنة و الذّكاء ، و الإرادة و المشيئة ، و الغضب و السّخط، والخطـأ و الغلــط ، و الكمال و التّمام ، و الحسن و الجمال ، و الفِصل و الفِرق و السبب و الآلة

و العام و السنة ، و الزّمان و المدّة ، و ما شاكـــل ذلك ، فإنّي ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني و أشباهها كتابا يكفي الطالب ، ويقنع الرّاغب مع منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ...» (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ١٥) فحديثة عن وجود فرق بين معاني كلمات متقاربة دليل واضح على أنّه من المنكرين لوجود هذه الظاهرة اللغويّة.

كما نجده يخصّص بابا من أبواب كتابه لاختلاف المعاني باختلاف الأسماء أو العبارات وسمه (الإبانة عن كون اختلاف العبارات و الأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كلّ لغة و القول في الدّلالة على الفروق بينها) فنجده في هذا الباب يقول : « الشّاهد على أنّ اختلاف العبارات و الأسماء يوجب اختلاف المعاني : أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى الإشارة ، و إذا أشير إلى الشّيء مرّة واحدة فعُرف ، فالإشارة إليه ثانيّة و ثالثة غير مفيدة و واضع اللّغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فإن أشير منه في الثّاني و الثّالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأوّل ،كان ذلك صوابا ، فهذا يدلّ على أنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني ، و عين من الأعيان في لغة واحدة ، فإنّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، و إلاّ كان الثّاني فضلا لا يُحتاج إليه » (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ١٦) ، فبرهن على عدم تطابق الكلمات مطابقة تامّة في المعنى برهنة منطقيّة قد لا يعتريها شكّ أو ريب ، بحيث أن الكلمة الثّانيّة لا يمكن ورودها إن لم تفد معنى إضافيّا ، بل و ذهب إلى أبعد من هذا بحيث كل اسم أو كلمة من المترادفين تستوجب معنى منفردا بخلاف الأولى .

و كما أنكر أبو هلال العسكري التّرادف أنكر أيضا المشترك اللفظي ، لأنّه يعدّ تكثيرا للّغة ، أيّ ما ينافي الاقتصاد اللّغوي يقول أبو هلال : « و قال بعض النّحويين : لا يجوز أن يدلّ اللّفظ الواحد على معنيين مختلفين حتّى تضاف علامة لكلّ واحد منهما ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل ، وألبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكّلة إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة و لا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذّ أو قلّ ، و كما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحـــد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللّفظان يدلان على معنى واحد لأنّ في ذلك تكثيرا للّغة بما لا فائدة فيه » (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ١٨) .

أمّا رأيه في زيادة الأحرف و ما تحدّث عنه ابن جنّي من الاتفاق في الجذر الثّلاثي للكلمة ، و أنّ الكلمات المتّحدة في الجذر الثلاثي تحمل المعنى نفسه ، فقد أنكره هو ، و اعتبره ضرب من المحال إلاّ إذا كانت الكلمتان من لغتين مختلفتين و إنّما الناس أوّلت معنى الكلمتين كي يصبح معنى واحدا يقول العسكري : « ... و لا يجوز أن يكون فَعَلَ ، و أَفْعَل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين ، فأمّا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللّفظان و المعنى واحد كما ظنّ كثير من النّحويين و اللّغويين ، و إنّما سمعوا العرب تتكلّم ذلك على طباعها ، و ما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها و تعارفها ، و لم يعرف السّامعون تلك العلل و الفروق، فظنوه من ذلك و تأوّلوا على العرب ما لا يجوز في الحكم » (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ١٨) .

و أبو هلال العسكري له رأي آخر فيما يخص القلب المكاني أو تقاليب الكلمة فالمعنى يختلف ،كما أنّ الكلمتين اللتين يعتبرهما ابن جنّي و من نحا نحوه من المعترفين بالتّرادف مترادفتان ، عنده هو أنّ كلّ واحدة تستعمل في سياق مغاير للأخريات ، و هذا السّياق يليق بها و لا يليق بأخرى يقول : «.... و لعلّ قائلا يقول : إنّ امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد ردّ على جميع أهل اللّغة : لأنّهم إذا أرادوا أن يفسّروا اللّب قالوا : هو العقل أو الجرح قالوا : هو الكسب ، أو السّكب قالوا : هو الصبّ ، و هذا يدلّ على أنّ اللّب و العقل عندهم سواء و كذلك الجَرْح و الكسْب ، و السّكب و الصّبّ و ما أشبه ذلك ، قلنا : ونحن أيضا كذلك نقول ، إلاّ أنّا نذهب إلى قولنا : اللّب و إن كان هو العقل فإنّه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل ، ومثل ذلك القول و إن كان هو الكلام و الكلام هو القول فإنّ كلّ واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر، وكذلك المؤمن و إن كان هو المستحق للثّواب فإنّ قولنا: مستحقّ للثّواب يفيد خلاف ما يفيده قولنا مؤمن ، وكذلك جميع ما في هذا الباب . » (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ٢٠) .

لقد حاول أبو هلال العسكري أن يضع شروطا و قوانين بها يُعرف الفرق بين الكلمات المتشابهة و هو ما قد نجده في الدّراسات اللّغويّة الحديثة ورد في كتابه مايلي : « فأمّا ما يُعرف به الفرق بين هذه المعاني و أشباهها فأشياء كثيرة :

- منها اختلاف ما يستعمل عليه اللّفظان اللّذان يراد الفرق بين معنييهما.
- ومنها اعتبار صفات المعنيين اللّذين يطلب الفرق بينهما.
- ومنها اعتبار ما يؤوّل إليه المعنيان .
- ومنها اعتبار الحروف التي تعدّى بها الأفعال .
- ومنها لنّقيض .

- ومنها اعتبار الاشتقاق .
- ومنها ما يوجبه صيغة اللّفظ من الفرق بينه و بين ما يقاربه .
- و منها اعتبار حقيقة اللّفظين أو أحدهما في أصل اللّغة.» (أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله)، ١٤١٩هـ، صفحة ٢١/٢٠) .

الموقف التّوفيقي في قضّية الترادف ل "ستيفن أولمان" :

المجري ستيفن أولمان من المعترفين بالتّرادف ، لكن يوضّح إنّه لا يوجد ترادف تامّ كما أثبته المعترفين و إنّما توسّط الرأيين بذكر أنصاف التّرادف أو أشباه المترادفات و قد أفاد الدّرس اللّغوي كثيرا في هذا المجال

كما أفاده كثيرون غيره من أمثال ابراهيم أنيس و علي الجارم لهذا كان التّعويل على أولمان و اختياره ليكون موقفا توفيقيا بين المنكرين و المعترفين في التّراث العربي القديم ، من خلال آرائه المتعدّدة و خاصّة في كتـــابه " دور الكلمـــة في اللّغة " حيث يشير إلى التّرادف و المشترك اللفظي بالطريقة نفسها التي أشار إليها ابن جنّي كما سلف الذّكر ، يقول ستيفن أولمان : «... المعنى المتعدّد يتحقّق في صورتين اثنتين : فقد يرتبط عدد من الألفاظ بمدلول واحد أو العكس أي قد يكون الارتباط بين مدلولات عدّة و لفظ واحد . » (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ٩٧) فالأوّل هو الترادف و الثّاني يشير به للمشترك اللّفظي و هو تماما ما أشار إليه ابن جني في كتابه "الخصائص" كما سبق معنا ، و يعرّف أولمان التّـــرادف بمـــا يلي : « .... مدلول واحد ـ ألفاظ عدّة :... المصطلح المألوف الذي يُطلق على هذه الحالة هو التّرادف (synonymy) و المترادفات هي ألفاظ متعدّدة المعنى و قابلة للتبادل فيما بينهـــا في أيّ سياق » (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ٩٧) ، لكنّه يقرّ إنّه لا تـرادف مطلق أو تامّ بل و يعـتبره من الكماليـــات بقوله :« ... و التّرادف التّام بالرّغم من عدم استحالته نادر الوقوع إلى درجة كبيرة فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللّغة أن تجود بها في سهولة و يُسر فإذا ما وقع هذا التّرادف التّام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة حيث إنّ الغموض الذي يعتري المدلول و الألوان أو الظلال المعنويّة ذات الصبغة العاطفيّة أو الانفعاليّة التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه و تقويض أركانه » (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ٩٨) و بهذا نلفيه لا يعترف بالتّرادف في صورته المطلقة ، أو بتطابق المترادفين ترادفا تامّا و إنّما سيكون هذا نادر الوقوع و لن تستطيع اللّغة على حدّ تعبيره أن تجود به في يسر و سهولة ، فيصبح نوعا من التّكلّف في اختيار الألفاظ و هذا ما لا تجنح له أيّ لغة كانت ، خاصّة و أنّ اللفظ عندما يحمل المعنى يحمل معه شحنة تعبيريّة و عاطفيّة و إيحائيّة فيربط اللغة بوظائفها المعروفة و التّي هي مجال البحوث اللّغويّة قديمها و حديثها و ذلك بقوله :

« و كذلك سرعان ما تظهر بالتّدريج فروق معنويّة دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث كلّ لفظ منها مناسبا و ملائما للتّعبير عن جانب واحد فقــط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد ،كما أنّنا سنلاحظ في الوقت نفسه أنّ ما يرتبط بهذه الألفاظ من عناصر عاطفيّة و تعبيريّة و إيحائيّة خاصّة ، سوف تأخذ في الظّهور و النّمو ممتدّة في خطوط متباعدة و إنّا لنلمس نتائج هذا التّفريق بين المترادفات فيما لو قابلنا كلّ لفظ بنظيره في المجموعة الآتيّة من الأمثلة السّيف الحسام الجلوس ، القعود ، حلف أقسم ، تلا قرأ ، بل إنّ هذه النّتائج لتظهر لنا بصورة أوضح و أجلى إذا ما أخذنا في الاعتبار سلسلة كاملة من الألفاظ المترادفة كتلك التي أوردناها فيما سبق للدّلالة على الشّيء الصّغير أو القليل ، وبالجملة سوف يتبيّن لنا أنّ معظم المترادفات

ليست إلاّ أنصاف أو أشباه مترادفـات ، و أنّه لا يمكن استعمـــالها في السّياق الواحد أو الأسلوب الواحد دون تمييز بينهما ، كما سيتّضح لنا أنّ مدلولات هذه المترادفات متشابكة و متداخلة بعضها في بعض و في نهاية المطاف سوف يتأكّد لنا أنّ هذه الألفاظ لا يمكن التّبادل بينها إلاّ في حدود ضيّقة فقط» (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ٩٨) فهو و إن اعترف بالتّرادف لم يطلق العنان للاعتراف بالترادف التّام و إنّما ذهب إلى استحالة أن تستطيع أيّ لغة أن تجود به في يسر و دون تكلّف .

إنّ الدّراسة المعمّقة التي قام بها ستيفن أولمان و غيره من اللّغوين سواء منهم العرب أو الغرب تمخضّت عن حقيقة جوهريّة تخصّ المعنى في حدّ ذاته فيعتبره أولمان مشكلة في حدّ ذاته فيحول بيننا و بين فهمه ألا و هي غموض الألفاظ يقول : «... المعنى هو المشكلة الجوهريّة في علم اللّغة ، وهو أيضا يمثّل نقطة التّقابل بين ثلاثة أنواع من علم المعنى ، حيث يهيّء هذا التّقابل فرصة التّعاون بين هذه الأنواع الثّلاثة على خير وجه ، غير أنّه من المؤسف حقّا و ربّما لا مفرّ من ذلك أن يحول بيننا و بين التّعرّف على هذه المشكلة ذلك الغموض الشّفيع المتزايد للألفاظ و على رأسها لفظ المعنى نفسه ...» (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ٦٢) . يبيّن مترجم الكتاب هذه الأنواع الثّلاثة للمعنى على هامش ترجمته للكتاب بأنّها المعنى اللغوي، و المعنى الفلسفي ، و علم المعنى العامّ قائلا : « أنواع علم المعنى الثّلاثة التي يشير إليه المؤلّف هي: علم المعنى اللّغوي semantics linguistics ، و علم المعنى الفلسفي philosophical semantics، و علم المعنى العام ، general semantics، ووظيفة هذه الأنواع الثّلاثة هي دراسة المعنى و مشكلاته و لكن من زوايا مختلفة » (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ١٤/١٣) .

عرض مترجم كتاب (دور الكلمة في اللغة) كمال محمد بشير على هامش ترجمته لهذا الكتاب رأيا لابراهيم أنيس و دافع عن هذا الرأي مستعرضا أدلّة اعتمدها أنيس فكان :« ... المثال الأوّل ما ورد من سيرة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم حيث طلب من أبي هريرة أن يناوله السّكين فلم يجب حتّى التفت و قال المديّة تقصد ، أمّا المثال الثّاني فهو ما روى أنّ رجلا من عرب الشّمال ذهب إلى أحد ملوك اليمن و كان الملك فوق السّطح ، فأطلع الرّجل إليه فقال له الملك " ثب" (أيّ اقعد) فوثب الــرّجل من علٍ فكسر فقال الملك: ما بصاحبكم ؟ فقالوا إنّه لا يعرف الحميريّة ، فقال الملك : من ظفر حمر (أيّ من دخل ظفار فليتكلّم الحميريّة) » (ستيفن أولمان، ١٩٧٥م، صفحة ١٠٧).

و هذه اللّهجات المختلفة هي التي شكّلت اللّغة فيما بعد و هاته القبائل المختلفة هي التي كان يعتمد عليها كبيئة للاحتجاج ، لذلك كلّه كان من الطّبيعي أن تدوّن كلّ كلمة مسموعة ممّن يحتجّ بكلامهم ، والكلام ذاته ينطبق على كلّ اللّغات و ليس اللّغة العربيّة فقط ، و إن كنّا نجد معارضين للتّرادف حديثا من أمثال فيرث و بلومفيلد الذي يرى أنّه لا وجود لترادف حقيقي بحيث إذا اختلفت الصيّغ صوتيا لابدّ من اختلاف معانيها .

خاتمة :

التّرادف ظاهرة لغويّة حدث حولها نقاش حاد سواء قديما أو حديثا فكما سلف الحديث عن مفهومه عند القدماء أو المحدثين و إن تأرجح رأيهم بين مؤيّد و معارض ، ممّا أثار ملاحظات خاصّة ببعض المسلّمات في اللّغة مثل الاقتصاد اللّغوي و الفرق بين الاسميّة و الوصفيّة و العلاقات بين الاستعمالات القَبَليّة المختلفة و حدود الحقيقة و المجاز فألّفت فيه المصنّفات المتنوّعة .

ونتيجة لما سبق يمكن القول إنّ التّرادف على كثرته ظاهرة لا يمكن إنكار وقوعها في اللّغة ، و لا يمكن للّغة الاستغناء عنـــها من ناحيّة ، و معرفة مفردات اللّغة قديمة و حديثة تستدعي وجود مفردات مفسّرة لأخرى لفهم عام للمعنى ، و معظم المحدثين من اللّغويين يعترفون بوجود التّرادف فالتّرادف موجود في اللّغة إن تقيّدنا بشروط لهذه الظاهرة ومن تلك الشّروط :

- الاتّفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقا تامّا .
- الاتّحاد في البيئة اللّغويّة .
- الاتّحاد في العصر بالنّظر إلى المترادفات في فترة خاصّة أو زمن معيّن .
- ألاّ يكون أحد اللّفظين نتيجة تطوّر صوتي للّفظ الآخر .

وبهذا فالرّأي التّوفيق بين المنكرين و المثبتين بحيث ، أنّ المنكرين نظروا إليه من الزّاويّة التّاريخيّة حيث إنّ هذه الكلمات

في القديم كانت لها معان مختلفة ، و من ثمّ لا ترادف بالمعنى الحقيقي ، أمّا المثبتون له فقد نظروا إليه من الزّاويّة الوصفيّة الخاصّة بفترة معيّنة فتظهر هذه الفروق في المعاني بين الكلمات ، وبهذا من أنكروا التّرادف مبالغون نظرا لوجود أمثلة حقيقيّة عن التّرادف . وعلى ذلك فالتّرادف موجود غير أنّ أمثلته ليست كثيرة بالصّورة التي زعمها بعض العرب.

فالرأي الصّواب هو الاعتراف بالتّرادف كآلية من آليات إثراء اللّغة ، إن كان دون تكلّف أو مبالغة ، و لا يتأتّى ذلك إلاّ بالتّقيّد بالشروط التي أتى بها أبو هلال العسكري ومن حذا حذوه ، إضافة إلى ما توصّلت له الدّراسات اللّغويّة الحديثة ، فهذا يضمن لنا لغة سهلة دون تكلّف ، بحيث نلفي أنفسنا لا نتكبّد عناء إرغام الكلمات لتحمل معان لا علاقة لها بها .

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم بالرسم العثماني برواية ورش عن نافع من طريق الشاطبيّة . القاهرة : دار ابن الجوزي.

ابراهيم أنيس. (٢٠٠٣). *في اللهجات العربية*. مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة ، مطبعة أبناء وهبة حسان.

ابن جني الفتح (أبو عثمان). (٢٠٠٦). *الخصائص*. (محمد علي النجّار، المحرر) القاهرة : الهيئة العلميّة لقصور الثّقافة.

ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني. (١٩٧٩). معجم *مقاييس اللغة*. دار الفكر، ج ٢.

ابن منظور . (١٤١٠هـ). *لسان العرب*. بيروت لبنان: دار صادر ،ط١.

أبو هلال العسكري (الحسين بن عبد الله). (١٤١٩هـ). *الفروق اللّغويّة*. (أبو عمرو و عماد زكي البارون، المحرر) المكتبة التّوفيقيّة.

التونجي محمد و آخر. (٢٠٠١م). *المعجم المفصّل في علوم اللّغة (الألسنيات) ، ج١* (الإصدار ط١). (إميل يعقوب، المحرر) بيروت ، لبنان : دار الكتب العلميّة.

السيوطي جلال الدّين. (١٩٩٨). *المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، ج١* . (محمد أحمد جاد المولى و آخر، المحرر) بيروت لبنان: دار الجيل.

الشّعراوي محمد متولي . (٢٠١٦م). *تفسير و خواطر القرآن الكريم ، ج٢* . شركة ميديا بروتك .

تمام حسان . (٢٠٠٠م). *الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب* . القاهرة مصر: عالم الكتب .

ستيفن أولمان. (١٩٧٥م). *دور الكلمة في اللّغة*. (كمال محمد بشير، المترجمون) مصر: مكتبة الشّباب.